

"مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسبنك لتجارة التجزئة"
للفصل الثالث من سنة 2022 (Q3 - 2022)

حوالي 4 مليارات دولار تدفقت الى البلاد خلال موسم الصيف، إنما تأثيرها على الأسواق التجارية كان ضئيلاً جداً ..

كان موسم الإصطياف ناجحاً هذه السنة، إن لجهة عدد المغتربين الذين قدموا الى لبنان خلال هذه الفترة، أو حتى لجهة الزوّار والسياح الأجانب.

وتشير التقديرات الى أنه تم أنفاق ما يقارب الـ 4 مليار دولار خلال الموسم.

لا شك في أن ذلك ساهم بشكل فعّال في وقف تدهور الليرة اللبنانية مقابل الدولار خلال هذه الفترة، إنما المؤسف كان أن القدر الأكبر من هذه المبالغ قد تمّ صرفها في القطاعات السياحية الترفيهية وبالأنشطة المتعلقة بها مباشرة، في حين أن القطاعات الأخرى، ولا سيما التجارية منها - والتي كانت تتوقع شيئاً من الانتعاش، لم يطالها سوى القليل جداً من تلك الأموال التي دخلت بمعظمها إمّا الى الخزائن في المنازل أو خرجت مجدداً من البلاد، بدل أن تودع في المصارف وأن تساهم في إعادة تحريك العجلة الإقتصادية ولو بنسبة ضئيلة.

وفي الوقت عينه، قامت جمعية تجار بيروت، بالمشاركة مع فريق من الهيئات الإقتصادية اللبنانية، بإعداد خطة تعافي تمّ تقديمها للأطراف المعنية في الحكومة، مع الأمل أن تولي تلك الأطراف الإهتمام اللازم لهذه الخطة وأن يتم المبادرة بتطبيق البنود المطروحة، نظراً لما يتطلبه الإقتصاد اللبناني وباقي الأطراف المعنية، من بداية خروج من هذه الحالة بشكل طارئ، وعدم الإتكال على ضخّ ظرفي لسيولة "متطايرة" (volatile)، والتي لا يمكن أن يكون لها أي أثر يُذكر لتغيير المسار الحالي.

فقد ساهم كل ذلك في مزيد من الإنكماش في الأسواق، وقد ترجمت أرقام أعمال القسم الأكبر من قطاعات تجارة التجزئة هذا الواقع المرير.

وكما في الفصل السابق، فقد ظلت العوامل الإقليمية والدولية (ولا سيما الحرب بين روسيا وأوكرانيا) تساهم في مواصلة ارتفاع معدّل التضخّم، إنما العوامل المحلية (ولا سيما الجهود المبذولة لإنجاح موسم صيف هذه السنة من قِبَل وزارة الإقتصاد والتجارة ووزارة السياحة وأيضاً من قِبَل التجار) ساهمت في الحد نسبياً من وتيرة الإرتفاع.

وقد بلغ المؤشر، ما بين الفصل الثالث لسنة 2021 والفصل الثالث لسنة 2022، نسبة + 162.47 % (بالمقارنة مع نسبة + 210.08 % في الفصل السابق له)، فيما كان يُسجّل + 25.23 % ما بين الفصلين الثاني والثالث.

مؤشر غلاء المعيشة (وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي)

| | |
|------------|---|
| - 0.71 % | الفصل الرابع من سنة 2014 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2013 |
| - 3.38 % | الفصل الأول من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2014 |
| - 3.37 % | الفصل الثاني من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2014 |
| - 4.67 % | الفصل الثالث من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2014 |
| - 3.40 % | الفصل الرابع من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2014 |
| - 3.57 % | الفصل الأول من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2015 |
| - 0.98 % | الفصل الثاني من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2015 |
| + 1.03 % | الفصل الثالث من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2015 |
| + 3.14 % | الفصل الرابع من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2015 |
| + 5.12 % | الفصل الأول من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2016 |
| + 3.48 % | الفصل الثاني من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2016 |
| + 4.15 % | الفصل الثالث من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2016 |
| + 5.01 % | الفصل الرابع من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2016 |
| + 5.35 % | الفصل الأول من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2017 |
| + 7.61 % | الفصل الثاني من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2017 |
| + 6.53 % | الفصل الثالث من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2017 |
| + 3.98 % | الفصل الرابع من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2017 |
| + 4.08 % | الفصل الأول من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2018 |
| + 1.69 % | الفصل الثاني من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2018 |
| + 1.09 % | الفصل الثالث من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2018 |
| + 6.96 % | الفصل الرابع من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2018 |
| + 17.46 % | الفصل الأول من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2019 |
| + 89.74 % | الفصل الثاني من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2019 |
| + 131.05 % | الفصل الثالث من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2019 |
| + 145.84 % | الفصل الرابع من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2019 |
| + 157.86 % | الفصل الأول من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2020 |
| + 100.64 % | الفصل الثاني من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2020 |
| + 144.12 % | الفصل الثالث من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2020 |
| + 224.39 % | الفصل الرابع من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2020 |
| + 208.13 % | الفصل الأول من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2021 |
| + 210.08 % | الفصل الثاني من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2021 |
| + 162.47 % | الفصل الثالث من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2021 |
| - 1.49 % | الفصل الرابع من سنة 2014 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2014 |
| - 0.98 % | الفصل الأول من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2014 |
| - 1.12 % | الفصل الثاني من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2015 |
| - 1.18 % | الفصل الثالث من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2015 |
| - 0.16 % | الفصل الرابع من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2015 |
| - 1.15 % | الفصل الأول من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2015 |
| + 1.54 % | الفصل الثاني من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2016 |

| | |
|------------------|---|
| % 0.82 + | الفصل الثالث من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2016 |
| % 1.93 + | الفصل الرابع من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2016 |
| % 0.74 + | الفصل الأول من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2016 |
| % 0.04 - | الفصل الثاني من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2017 |
| % 1.47 + | الفصل الثالث من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2017 |
| % 2.78 + | الفصل الرابع من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2017 |
| % 1.06 - | الفصل الأول من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2017 |
| % 2.10 + | الفصل الثاني من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2018 |
| % 0.45 + | الفصل الثالث من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2018 |
| % 0.32 + | الفصل الرابع من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2018 |
| % 1.16 + | الفصل الأول من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2018 |
| % 0.25 - | الفصل الثاني من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2019 |
| % 0.14 - | الفصل الثالث من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2019 |
| % 5.99 + | الفصل الرابع من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2019 |
| % 11.09 + | الفصل الأول من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2019 |
| % 61.14 + | الفصل الثاني من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2020 |
| % 21.60 + | الفصل الثالث من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2020 |
| % 12.94 + | الفصل الرابع من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2020 |
| % 16.52 + | الفصل الأول من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2020 |
| % 25.38 + | الفصل الثاني من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2021 |
| % 47.95 + | الفصل الثالث من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2021 |
| % 50.08 + | الفصل الرابع من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2021 |
| % 10.68 + | الفصل الأول من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2021 |
| % 26.18 + | الفصل الثاني من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2022 |
| % 25.23 + | الفصل الثالث من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2022 |

ولو نظرنا الى معدلات نسب التضخم في كل قطاع على حدى، نلاحظ من أبرزها:

← ما بين الفصل الثالث لسنة 2021 والفصل الثالث لسنة 2022 :

- + 282.56 % في قطاع الصحة،
- + 262.45 % في قطاع النقل،
- + 231.62 % في قطاع الإتصالات،
- + 214.28 % في قطاع المطاعم والفنادق،
- + 208.07 % في قطاع المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية،
- + 162.90 % في قطاع الألبسة والأحذية،
- + 151.15 % في قطاع الإستجمام والتسليية والثقافة،
- + 150.65 % في قطاع الأثاث والتجهيزات المنزلية،
- + 145.47 % في قطاع المشروبات الروحية والتبغ،
- + 36.50 % في قطاع التعليم.

وهنا نلاحظ أن النسب لا تزال مرتفعة جداً، لا سيما في قطاعي الصحة والنقل، كما نلاحظ القفزة التي تم تسجيلها في قطاع الإتصالات (من جراء التعديلات التي أتم تطبيقها في التسعير).

← أما بين الفصل الثاني والفصل الثالث لسنة 2022، فقد تم تسجيل المعدلات التالية :

- + 215.10 % في قطاع الإتصالات،
- + 78.76 % في قطاع الصحة،

- + 38.97 % في قطاع المطاعم والفنادق،
- + 31.27 % في قطاع المشروبات الروحية والتبغ،
- + 27.85 % في قطاع الإستجمام والتسلية والثقافة،
- + 26.56 % في قطاع المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية،
- + 23.74 % في قطاع النقل،
- + 23.46 % في قطاع الأثاث والتجهيزات المنزلية،
- + 11.94 % في قطاع الألبسة والأحذية.

الملفت خلال هذا الفصل كان الإرتفاع الملحوظ في الأسعار في قطاع الإتصالات بالطبع، كما في قطاع الصحة والمطاعم والفنادق، وأيضاً المشروبات الروحية بنسبة أقل.

وبذلك، ومع كل الجهود التي بذلها التجار تجهيزاً للموسم، كما وفي ظلّ نسبة تضخم مرتفعة جداً، لم تشهد معظم القطاعات سوى حركة خجولة كان تأثيرها إنكماشياً بامتياز، فاستمرت أرقام الأعمال بالتراجع، حتى في بعض القطاعات المعيشية الأساسية كالمواد الغذائية والدواء، وقد لامست نسبة التراجع الـ 100 % مرّة أخرى.

وبالتفصيل، بعد التدقيق في أرقام الأعمال الإسمية (Nominal) المجمّعة لقطاعات تجارة التجزئة ما بين الفصل الثالث من 2021 والفصل الثالث من 2022، يتبيّن أن هنالك إرتفاعاً في هذه الأرقام بنسبة يوازي 15.40 % بعد إستثناء قطاع المحروقات (للتذكير: إن هذا الإرتفاع يمثل نسبة الإرتفاع في أرقام الأعمال الإسمية بالليرة اللبنانية قبل التثقيّل !)

إنما بعد عملية تثقيّل تلك الأرقام بنسبة مؤشر غلاء المعيشة للفترة المعنية (+ 162.47 %)، يتبيّن أن تلك الأرقام قد سجّلت بالفعل إنخفاضاً، وذلك في كل قطاعات الأسواق التجارية، باستثناء قطاع الوقود حيث سجّل حجم الكميات التي تمّ بيعها إرتفاعاً بنسبة 37.58 % بمقارنة الفصل الثالث لهذه السنة مع الفصل الثالث من السنة الماضية.

وبذلك، تشير كل تلك الأرقام الى أن حالة الإنكماش مستمرة وتزايد فصلاً تلو الفصل وسنة بعد سنة، حتى خلال المواسم التي كان من المفترض أن ينتعش فيها الإستهلاك – ولو قليلاً.

ومن جهة ثانية، فقد تسارعت أيضاً زيادة نسبة مؤشر غلاء المعيشة الفصلي بين الفصل الثاني والفصل الثالث لسنة 2022، حيث تمّ تسجيل نسبة + 25.23 % ما بين هذين الفصلين (بالمقارنة مع نسبة + 26.18 % التي تمّ تسجيلها في الفصل السابق)، وكانت النتائج التي أعلنت عنها أكثرية القطاعات سلبية، ولو بتفاوت في النسب – حيث كان هنالك قطاعات شهدت تراجعاً شديداً (مثل قطاع السوبرماركت والسلع الصيدلانية والهواتف الخليوية والسلع البصرية على سبيل المثال)، في حين شهدت قطاعات أخرى زيادة في الطلب وإرتفاعاً في المبيعات (مثل الأجهزة الطبية والأجهزة المنزلية الكهربائية إلخ).

تجدر الإشارة الى أن قطاع الوقود قد سجّل زيادة في الكميات المباعة خلال هذه الفترة حيث تمّ تسجيل إرتفاع بنسبة 13.40 % لهذه الفترة بالمقارنة مع الفصل الثاني (- 14.84 %).

عليه، جاءت النتائج المجمعّة لكافة قطاعات تجارة التجزئة لتسجّل - مقارنة بمبيعات الفصل الثاني لسنة 2022، مزيداً من التراجع في أرقام الأعمال الحقيقية المجمعّة خلال هذا الفصل، (نتيجة لمزيد من التراجع في القدرة الشرائية الفعلية لدى الأسر اللبنانية، علماً بأن مراجع رسمية أشارت الى أن 14% فقط من تلك الأسر تتقاضى كل أو جزء من أجرها، أو ترده حوالات من الخارج ، بالدولار الفريش).

وقد بلغ التراجع الحقيقي (أي بعد التثقيّل بنسبة التضخّم) للنشاط المجمع نسبة - 19.60% بعد إستثناء قطاع الوقود والمحروقات (بالمقارنة مع نسبة - 23.02% في الفصل السابق) علماً بأن قطاع الوقود والمحروقات قد سجّل هو الأخير أيضاً زيادة فصلية بنسبة + 13.40% من حيث الكميات كما أشرنا أعلاه، وذلك بالرغم من الإرتفاع شبه المستمر في سعر صفيحة البنزين وطن المازوت.

وفيما يلي نسب التراجع الحقيقي الفصلي في أهم قطاعات تجارة التجزئة:

- ← السلع البصرية والسمعية (- 77.82%)
- ← السلع الصيدلانية (- 77.31%)
- ← السوبرماركت والمواد الغذائية (- 58.52%)
- ← السلع الرياضية (- 35.90%)
- ← أجهزة الهواتف الخلوية (- 29.25%)
- ← الكتب، والصحف والمجلات (- 27.85%)
- ← التجهيزات المنزلية (- 26.54%)
- ← اللعب والألعاب (- 18.23%)
- ← التبغ ومنتجاته (- 12.76%)
- ← العطور ومستحضرات التجميل (- 12.41%)
- ← الساعات والمجوهرات (- 9.89%)
- ← الأثاث والمفروشات (- 3.31%)
- ← الملابس (- 0.95%)

أما القطاعات التي شهدت تحسناً فتضمّنت :

- ← المشروبات الروحية (+ 1.38%)
- ← المطاعم والسناك بار (+ 3.74%)
- ← المخايز والحلويات (+ 4.28%)
- ← المجمعّات التجارية (+ 13.80%)
- ← معدّات البناء (+ 23.61%)
- ← الأحذية (+ 38.26%)
- ← الأجهزة المنزلية الكهربائية، والراديو والتلفزيون (+ 48.99%)
- ← الأجهزة الطبية (+ 50.05%)

لا بدّ أن التحسّن في القطاعات المذكورة أعلاه جاء نتيجة لزيادة أعداد رواد المجمعّات التجارية وزيادة مصروف زوّار "الصيف" اللبنانيين لإقتناء مستلزمات ضرورية لأهاليهم وعائلاتهم المقيمة في لبنان (الأجهزة المنزلية الكهربائية على سبيل المثال).

على ضوء ما سبق، وبعد الإشارة الى أن المؤشر الأساس (100) الذي قد تم تبنيّه هو للفصل الرابع لسنة 2011، وأن تضخم الأسعار خلال الفصل الثالث من سنة 2022، وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي، بلغ + 25.23 %،

نعلن عن أن "مؤشر جمعية تجار بيروت - فرانسابنك لتجارة التجزئة" هو: 1.37 للفصل الثالث من سنة 2022 مقابل 1.52 في الفصل السابق له.

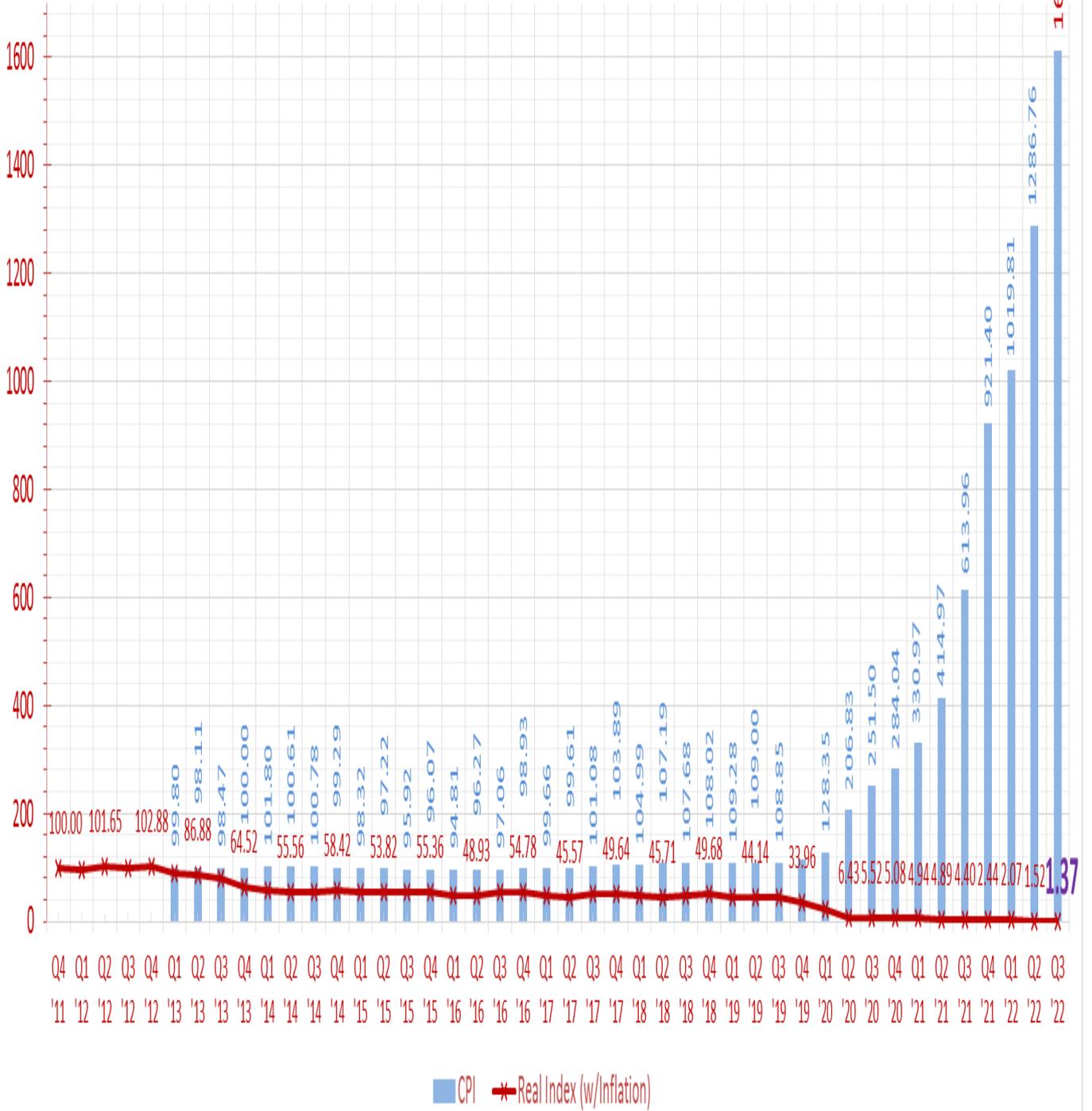
BTA - FRANSABANK Retail Index For Q2 - 2022

(Base 100 : Q4 - 2011)

| | 2011 | 2012 | | | | 2013 | | | | 2014 | | | |
|---------------------------------|--------|--------|--------|--------|--------|---------|---------|---------|--------|--------|--------|--------|--------|
| | Q4 '11 | Q1 '12 | Q2 '12 | Q3 '12 | Q4 '12 | Q1 '13 | Q2 '13 | Q3 '13 | Q4 '13 | Q1 '14 | Q2 '14 | Q3 '14 | Q4 '14 |
| Nominal Index - w/out inflation | 100 | 95.77 | 100.6 | 108.5 | 112.7 | 90.83 | 87.85 | 78.6 | 65.87 | 59.68 | 55.3 | 55.22 | 57.57 |
| Real Index - w/ inflation | 100 | 94.24 | 101.7 | 99.97 | 102.9 | 89.66 | 86.88 | 78.23 | 64.52 | 58.9 | 55.56 | 54.45 | 58.42 |
| CPI | - | - | - | - | - | 99.80 | 98.11 | 98.47 | 100.00 | 101.80 | 100.61 | 100.78 | 99.29 |
| | | 2015 | | | | 2016 | | | | 2017 | | | |
| | | Q1 '15 | Q2 '15 | Q3 '15 | Q4 '15 | Q1 '16 | Q2 '16 | Q3 '16 | Q4 '16 | Q1 '17 | Q2 '17 | Q3 '17 | Q4 '17 |
| Nominal Index - w/out inflation | | 51.51 | 51.94 | 52.77 | 52.91 | 46.27 | 46.79 | 51.49 | 53.86 | 47.51 | 46.76 | 52.00 | 53.17 |
| Real Index - w/ inflation | | 52.78 | 53.82 | 55.32 | 55.36 | 49.15 | 48.93 | 53.41 | 54.78 | 47.97 | 45.57 | 49.93 | 49.64 |
| CPI | | 98.32 | 97.22 | 95.92 | 96.07 | 94.81 | 96.27 | 97.06 | 98.93 | 99.66 | 99.61 | 101.08 | 103.89 |
| | | 2018 | | | | 2019 | | | | 2020 | | | |
| | | Q1 '18 | Q2 '18 | Q3 '18 | Q4 '18 | Q1 '19 | Q2 '19 | Q3 '19 | Q4 '19 | Q1 '20 | Q2 '20 | Q3 '20 | Q4 '20 |
| Nominal Index - w/out inflation | | 49.09 | 49.49 | 52.38 | 54.25 | 48.88 | 48.65 | 49.57 | 39.76 | 31.47 | 21.81 | 21.90 | 21.74 |
| Real Index - w/ inflation | | 46.31 | 45.71 | 48.17 | 49.68 | 44.2415 | 44.14 | 45.04 | 33.96 | 23.90 | 6.43 | 5.52 | 5.36 |
| CPI | | 104.99 | 107.19 | 107.68 | 108.02 | 109.28 | 109.00 | 108.85 | 115.54 | 128.35 | 206.83 | 251.50 | 284.04 |
| | | 2021 | | | | 2022 | | | | | | | |
| | | Q1 '21 | Q2 '21 | Q3 '21 | Q4 '21 | Q1 '22 | Q2 '22 | Q3 '22 | | | | | |
| Nominal Index - w/out inflation | | 21.36 | 21.63 | 21.65 | 24.10 | 22.82 | 22.68 | 27.15 | | | | | |
| Real Index - w/ inflation | | 4.94 | 4.887 | 4.398 | 2.444 | 2.07 | 1.52 | 1.37 | | | | | |
| CPI | | 330.97 | 414.97 | 613.96 | 921.40 | 1019.81 | 1286.76 | 1611.43 | | | | | |



BTA-Fransabank Retail Index (Base 100 - Q4 '11)



إذاً "مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسابانك لتجارة التجزئة" للفصل الثالث من سنة 2022
إستمر في مساره التنازلي، وسجّل مزيداً من الهبوط الدراماتيكي.

إن هذه الأرقام ليست سوى مرآة للواقع الإقتصادي اللبناني، وللتخبّط الذي تمرّ به البلاد من
جّراء شحّ الإحتياطيات بالعملات الأجنبية لدى البنك المركزي وتبعاتها على كل المستويات
المالية والإقتصادية، وغياب تام لضخّ أي إستثمارات جديدة، وإنعدام للثقة في القدرة على
النهوض في المستقبل القريب في غياب أي خطة تعافي جدية وطول إنتظار ظهور بوادر توافق
مع صندوق النقد الدولي.



إن "مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسابانك لتجارة التجزئة" هو في طبيعة المؤشرات التي بدأ القطاع الخاص بإصدارها (أواخر 2011) لسدّ ثغرة مزمنة
في المعلومات المتاحة بشكل دوري ومنتظم لقطاعات محددة في الإقتصاد اللبناني.

يهدف "مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسابانك لتجارة التجزئة" لتزويد المجتمع التجاري بأداة علمية تعكس المنحى الذي يشهده نشاط التجارة بالتجزئة
بشكل فصلي (كل 3 شهور)، علماً بأن هذا المؤشر يتمّ إحتسابه من خلال الإحصاءات التي تزودنا بها عينة تمثيلية تضمّ أهم قطاعات تجارة السلع
والخدمات بالتجزئة (45 قطاع بحسب تصنيف إدارة الإحصاء المركزي).

لقد تمّ إختيار الشركات المساهمة في هذه العينة التمثيلية من قبل جمعية تجار بيروت وفقاً لمعايير دقيقة تأخذ أساساً في الإعتبار حجم المؤسسة داخل
القطاع الذي تنتمي إليه، وأيضاً إستعداد المؤسسة للإلتزام بتزويد الجمعية كل 3 شهور بالنسبة المنوية الفصلية للتحتسّن أو التراجع في أرقام أعمالها
مقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة وأيضاً مقارنة مع الفصل السابق له.
وعليه، يمكن إعتبار هذا المؤشر بمثابة مرجع إقتصادي أساسي، أخذين في الإعتبار المعطيات التالية :

- ✓ تقوم مجموعة المؤسسات المشاركة في العينة بتحديد الشطر الذي تنتمي إليه من حيث رقم الأعمال المحلي للبيع بالتجزئة.
- ✓ ويتم كذلك تحديد النسبة المئوية للتحسن أو للتراجع الذي تشهده أرقام أعمالها في خلال الفصل موضع التقرير:
 1. بالمقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة،
 2. وكذلك بالمقارنة مع الفصل السابق.

المنهجية المتبعة في احتساب المؤشر

لقد تمّ تثقيف (تحديد وزن) نسبة التغيير الفصلية لكل مؤسسة وفقاً لرقم أعمال هذه المؤسسة، بالمقارنة مع رقم أعمال كل المؤسسات المدرجة في القطاع نفسه (ISIC¹ 6 digits).

ثم يتمّ احتساب نتيجة مجمعة لكل قطاع على حده (ISIC 6 digits) وفقاً للتثقيف الفردي لكل مؤسسة، وذلك للحصول على معدل نسبة تغيير موحدة للقطاع المعني.

الأمر الذي ينتج عنه حصولنا على عدد من معدلات نسب التغيير مساوٍ لعدد القطاعات المشمولة ضمن العينة الأساسية.

تلي ذلك مرحلة تجميع تلك النسب المئوية، واحتساب كل واحدة منها مثقلة بالوزن الخاص بكل قطاع، وفقاً للوزن الذي تمّ تحديده لكل قطاع من قبل إدارة الضريبة على القيمة المضافة في وزارة المالية.

وينتج عن هذه المراحل الدقيقة الرقم النهائي لـ " مؤشر جمعية تجار بيروت - فرنسبنك لتجارة التجزئة ".

¹ ISIC- International Standard Industrial Classification